Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-08-20

نظريات التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية: دراسة تحليلية نقدية

Theories of International Trade amid Global Economic Transformations: A Critical Analytical Study

م.م نورعبدالله كاظم

Noor Abdullah Kazim

ماجستير علوم سياسية ـ التخصص الدقيق العلاقات الاقتصادية الدولية

تدريسية في كلية القانون جامعة البيان

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61718

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تتناول هذه الدراسة موضوع "نظريات التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية: دراسة تحليلية نقدية"، من خلال بحث تطور الفكر النظري للتجارة الخارجية وتحليل مدى قدرته على تفسير التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي المعاصر. فقد أصبحت التجارة الخارجية إحدى أهم مظاهر التفاعل بين الدول، ولم تعد تقتصر على تبادل السلع والخدمات، بل تحولت إلى أداة من أدوات القوة الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي تسعى الدراسة إلى بيان الأسس المفاهيمية والنظرية للتجارة الخارجية، واستعراض أبرز النظريات التي فسرت حركة التجارة الدولية، بدءاً من النظريات التقليدية القائمة على الميزة المطلقة والميزة النسبية، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي ركزت على عناصر جديدة مثل التكنولوجيا، والابتكار، والميزة التنافسية، وسلاسل القيمة العالمية. وتناقش الدراسة التحولات الاقتصادية العالمية التي أثرت في طبيعة التجارة الدولية، ولاسيما ظواهر العولمة الاقتصادية، والتطور التكنولوجي، وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن تأثير هذه المتغيرات في إعادة صياغة قواعد المنافسة التجارية بين الدول. كما تقدم الدراسة قراءة نقدية لمدى قدرة النظريات التجارية على تفسير الواقع الاقتصادي العالمي الحالي، موضحةً أن بعض الافتراضات التقليدية لم تعد كافية لفهم تعقيدات التجارة الدولية المعاصرة وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية أصبحت ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وأن فهمها يتطلب تجاوز التحليل الاقتصادي التقليدي نحو مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الدولي وتوازنات القوة فيه. كما أكدت أن قدرة الدول على تحقيق مكاسب من التجارة العالمية ترتبط بامتلاكها للقدرات الإنتاجية والتكنولوجية وليس بمجرد الانفتاح التجاري.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية؛ نظريات التجارة الدولية؛ الميزة المطلقة؛ الميزة النسبية؛ النظريات الحديثة للتجارة؛ العولمة الاقتصادية؛ التحول التكنولوجي؛ الشركات متعددة الجنسيات؛ سلاسل القيمة العالمية.

Abstract:

This study examines the topic of “Foreign Trade Theories in Light of Global Economic Transformations: A Critical Analytical Study” by analyzing the evolution of theoretical approaches to foreign trade and assessing their ability to explain the transformations that have shaped the contemporary global economy. Foreign trade has become one of the most significant forms of interaction among states, extending beyond the exchange of goods and services to become an instrument of economic and political power within the international system.

The study aims to explore the conceptual and theoretical foundations of foreign trade and review the major theories that have explained international trade patterns, beginning with classical theories based on absolute and comparative advantages, and extending to modern theories that emphasize technology, innovation, competitive advantage, and global value chains.

Furthermore, the study analyzes the global economic transformations that have influenced the nature of international trade, particularly economic globalization, technological advancement, and the growing role of multinational corporations. It also examines how these factors have contributed to reshaping the rules of international trade competition among states.

The study provides a critical assessment of the explanatory capacity of trade theories in understanding contemporary global economic realities. It argues that several assumptions of traditional theories have become insufficient in explaining the complexity of modern international trade.

The study concludes that foreign trade has evolved into a multidimensional phenomenon involving economic, political, and technological aspects. Therefore, understanding international trade requires a comprehensive approach that goes beyond traditional economic analysis and considers the structure of the international system and global power relations. It also emphasizes that the ability of states to benefit from global trade depends primarily on their productive and technological capabilities rather than trade openness alone.

Keywords: Foreign Trade; International Trade Theories; Comparative Advantage; Economic Globalization; Technology; Multinational Corporations; Global Value Chains.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية أحد المحاور الأساسية في دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ ارتبط تطورها تاريخياً بالتحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، بدءاً من مرحلة الفكر التجاري التقليدي مروراً بالنظريات الكلاسيكية والحديثة، وصولاً إلى النظريات المعاصرة التي حاولت تفسير طبيعة التبادل التجاري في ظل العولمة، وتزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية وقد أدت التحولات الاقتصادية العالمية المتمثلة في الثورة التكنولوجية، وتغير أنماط الإنتاج، وصعود الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد النزعات الحمائية، إلى إعادة النظر في قدرة النظريات التقليدية على تفسير واقع التجارة الدولية المعاصرة ومن هنا تبرز أهمية دراسة نظريات التجارة الخارجية من منظور نقدي، بهدف الوقوف على مدى قدرتها التفسيرية في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتغير المستمر، فضلاً عن تحليل مدى ملاءمتها لتفسير التحولات التي طرأت على طبيعة العلاقات التجارية بين الدول

أولا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية التجارة الخارجية بوصفها أحد العوامل المؤثرة في تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، إذ لم تعد التجارة الدولية مجرد عملية لتبادل السلع والخدمات، بل أصبحت أداة من أدوات القوة والتأثير في النظام الدولي. كما تكتسب الدراسة أهميتها من محاولة تقييم النظريات الاقتصادية التي فسرت حركة التجارة الخارجية، ومدى قدرتها على التعامل مع المتغيرات الجديدة التي فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية وتتمثل الأهمية العلمية للبحث في تقديم قراءة تحليلية نقدية للنظريات المختلفة في مجال التجارة الخارجية، أما الأهمية العملية فتتمثل في إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة في فهم طبيعة التحديات التي تواجه الاقتصادات الوطنية في ظل التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي

ثانيا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى ما تزال نظريات التجارة الخارجية قادرة على تفسير طبيعة العلاقات التجارية الدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية

1- ما الأسس الفكرية التي قامت عليها نظريات التجارة الخارجية التقليدية والحديثة؟

2-ما مدى قدرة النظريات الكلاسيكية على تفسير التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي؟

3-كيف أثرت ظواهر العولمة والتكنولوجيا وصعود الفاعلين الاقتصاديين الجدد في إعادة صياغة مفهوم التجارة الخارجية؟

4-هل تحتاج نظريات التجارة الخارجية إلى تطوير يتناسب مع طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الراهن؟

ثالثا: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في:

1-التعرف على التطور التاريخي والفكري لنظريات التجارة الخارجية

2-تحليل أهم الافتراضات التي قامت عليها النظريات التقليدية والحديثة في تفسير التجارة الدولية

3-بيان مدى قدرة هذه النظريات على تفسير التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة

4-تقديم تقييم نقدي للنظريات التجارية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة

5-محاولة الوصول إلى رؤية تحليلية حول مستقبل تفسير التجارة الخارجية في ظل التحولات المستمرة في الاقتصاد العالمي

رابعا: فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها

"إن التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة قد أضعفت القدرة التفسيرية لبعض نظريات التجارة الخارجية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى الحاجة نحو تطوير مقاربات نظرية جديدة أكثر انسجاماً مع طبيعة الاقتصاد العالمي المتغير"

وتنبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1-إن النظريات التقليدية للتجارة الخارجية ارتبطت بظروف تاريخية واقتصادية تختلف عن طبيعة الاقتصاد العالمي الحالي

2-إن العولمة والتطور التكنولوجي أسهما في تغيير محددات التجارة الدولية

3-إن النظريات الحديثة قدمت تفسيرات أكثر قدرة على استيعاب بعض مظاهر التجارة العالمية المعاصرة، لكنها ما تزال تواجه تحديات تفسيرية

خامسا: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي من خلال تحليل الأفكار والأسس التي قامت عليها نظريات التجارة الخارجية، ومناقشة مدى انسجامها مع التحولات الاقتصادية العالمية كما يستفيد البحث من المنهج التاريخي في تتبع تطور الفكر الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية، فضلاً عن توظيف المنهج المقارن عند دراسة الاختلافات بين النظريات المختلفة وبيان نقاط القوة والقصور فيها

سادسا: هيكلة البحث

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات، وكما يأتي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وتطورها التاريخي

المطلب الثاني: الأسس الفكرية لنظريات التجارة الخارجية التقليدية

المطلب الثالث: تطور الفكر التجاري وانتقاله إلى النظريات الحديثة

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية ومدى قدرتها التفسيرية

المطلب الثاني: النظريات الحديثة وتفسير أنماط التجارة الدولية الجديدة

المطلب الثالث: أثر العولمة والتكنولوجيا والشركات متعددة الجنسيات في إعادة تشكيل التجارة العالمية

المبحث الثالث: دراسة نقدية لنظريات التجارة الخارجية في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر

المطلب الأول: حدود النظريات التقليدية في تفسير التجارة الدولية الراهنة

المطلب الثاني: تقييم النظريات الحديثة في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية

المطلب الثالث: نحو إطار نظري جديد لفهم مستقبل التجارة الخارجية

الخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات التي يتوصل إليها البحث، فضلا عن تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بضرورة تطوير المقاربات النظرية الخاصة بالتجارة الخارجية بما يتلاءم مع طبيعة التحولات الاقتصادية العالمية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية أحد أهم مظاهر التفاعل بين الوحدات السياسية والاقتصادية في النظام الدولي، إذ لم تعد مجرد نشاط اقتصادي يهدف إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول، بل أصبحت أداة مؤثرة في تحديد طبيعة العلاقات الدولية، ومصدراً من مصادر القوة الاقتصادية والسياسية للدول. وقد ارتبط تطور التجارة الخارجية بتطور النظام الاقتصادي العالمي، إذ انتقلت من مرحلة كانت تحكمها الاعتبارات التجارية التقليدية القائمة على تراكم الثروة، إلى مرحلة أصبحت تعتمد على التخصص[1]، والتكنولوجيا، والابتكار، وشبكات الإنتاج العالمية وتكمن أهمية دراسة التجارة الخارجية في كونها تعكس طبيعة الاعتماد المتبادل بين الدول، إذ أصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر ارتباطاً بالأسواق العالمية، الأمر الذي جعل القرارات التجارية للدول ترتبط ليس فقط بالاعتبارات الاقتصادية، وإنما أيضاً بالأهداف السياسية والاستراتيجية. كما أن التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، والمتمثلة بالعولمة الاقتصادية[2]، والثورة الرقمية، وصعود الشركات متعددة الجنسيات، فرضت إعادة تقييم النظريات التقليدية التي حاولت تفسير حركة التجارة الدولية

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وتطورها التاريخي

تعرف التجارة الخارجية بأنها مجموعة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين الدول المختلفة، وتشمل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا عبر الحدود السياسية. وتمثل هذه التجارة امتداداً طبيعياً لاختلاف الدول في الموارد الطبيعية، ومستويات الإنتاج، والقدرات التقنية، إذ تسعى كل دولة إلى الاستفادة من مزاياها الاقتصادية من خلال التخصص والتبادل مع الدول الأخرى , ويشير مفهوم التجارة الخارجية إلى وجود علاقة اقتصادية متبادلة بين اقتصادين أو أكثر، حيث تقوم الدول بتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها قدرة تنافسية، واستيراد السلع التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة مماثلة، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتوسيع نطاق الأسواق[3] ومن منظور العلوم السياسية، فإن التجارة الخارجية لا يمكن فصلها عن طبيعة النظام الدولي، فهي أصبحت إحدى أدوات التأثير التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. فالدول الكبرى لا تنظر إلى التجارة باعتبارها عملية اقتصادية فقط، وإنما باعتبارها وسيلة لتعزيز النفوذ، وبناء التحالفات، والتأثير في الدول الأخرى من خلال أدوات مثل العقوبات الاقتصادية أو الاتفاقيات التجارية[4]

أولا: التطور التاريخي للتجارة الخارجية

مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل تاريخية ارتبطت بتطور الفكر الاقتصادي والسياسي العالمي. ففي مرحلة المذهب التجاري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ارتبطت التجارة الخارجية بفكرة قوة الدولة وثروتها، إذ اعتبر التجاريون أن زيادة الصادرات وتقليل الواردات يمثلان أساس بناء القوة الاقتصادية والسياسية للدولة وقد تعرض الفكر التجاري للنقد بسبب نظرته إلى التجارة الدولية[5] باعتبارها صراعاً بين الدول للحصول على الثروة، وعدم اعترافه بإمكانية تحقيق مكاسب مشتركة من التبادل التجاري

أما المرحلة الثانية فقد ارتبطت بظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث انتقلت النظرة إلى التجارة الخارجية من التركيز على قوة الدولة إلى التركيز على الكفاءة الاقتصادية[6]. فقد قدم آدم سميث مفهوم الميزة المطلقة، موضحاً أن الدول تحقق فوائد أكبر عندما تتخصص في إنتاج السلع

(1) مايح شبيب الشمري، الاقتصاد الدولي: نظريات حديثة ومضامين معاصرة، دار الصادق الثقافية، بغداد، 2024، ص 15-18
(2) World Trade Organization, World Trade Report 2023, Geneva, 2023.
(3) سعد عبد حماد، فيصل غازي فيصل، ذاكر هادي عبد الله، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، دار الدكتور للعلوم والكتاب الأكاديمي، بغداد، 2023، ص 21-25
(4) فاطمة الزهراء عادل، عبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي: تطور فكره وأشكال تكتلاته، مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 45-48
(5) عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، القاهرة، 2020، ص 33-36
(6) David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, Cambridge University Press, 2015.

التي تتميز فيها بكفاءة أعلى ثم جاء ديفيد ريكاردو ليطور هذا التصور من خلال نظرية الميزة النسبية، والتي أكدت أن التجارة يمكن أن تحقق مكاسب لجميع الدول[7] حتى في حالة عدم امتلاك دولة ما ميزة مطلقة

المطلب الثاني: الأسس الفكرية لنظريات التجارة الخارجية التقليدية

شكلت النظريات التقليدية الأساس الأول لتفسير التجارة الخارجية، إذ حاولت الإجابة عن سؤال رئيسي يتعلق بسبب قيام التجارة بين الدول، والعوامل التي تحدد اتجاهاتها

أولا: نظرية الميزة المطلقة

قدم آدم سميث نظرية الميزة المطلقة بوصفها بديلاً عن الفكر التجاري، إذ رأى أن الدول لا تحقق الرفاه الاقتصادي من خلال منع التجارة، وإنما من خلال التخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكفاءة أكبر ويؤدي هذا التخصص إلى زيادة الإنتاج العالمي وتحقيق منافع متبادلة بين الدول إلا أن هذه النظرية واجهت انتقادات بسبب عدم قدرتها على تفسير حالة الدول التي لا تمتلك تفوقاً إنتاجياً في أي مجال، مما دفع إلى ظهور نظرية أكثر تطوراً[8] وهي نظرية الميزة النسبية

ثانيا: نظرية الميزة النسبية

تعد نظرية الميزة النسبية من أهم الإسهامات الفكرية في مجال التجارة الدولية، إذ أوضح ريكاردو أن أساس التجارة لا يقوم على التفوق المطلق، وإنما على اختلاف تكاليف الفرص البديلة بين الدول. وبالتالي فإن كل دولة تستطيع تحقيق مكاسب عندما تتخصص في إنتاج السلع التي تكون أقل تكلفة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى ورغم أهمية هذه النظرية في تفسير جانب كبير من التجارة الدولية،

إلا أنها تعرضت للنقد بسبب اعتمادها على مجموعة من الافتراضات المبسطة، مثل ثبات التكنولوجيا وعدم وجود تأثير للعوامل السياسية[9] والمؤسساتية

ثالثا: نظرية عوامل الإنتاج (هكشر-أولين)

ظهرت هذه النظرية في محاولة لتفسير التجارة الدولية على أساس اختلاف وفرة عوامل الإنتاج بين الدول، حيث ترى أن الدولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بكثرة، وتستورد السلع التي تعتمد على عوامل إنتاج نادرة لديها وقد قدمت هذه النظرية تفسيراً مهماً للعلاقة بين الموارد المحلية وأنماط التجارة، إلا أن التطورات اللاحقة أظهرت وجود حالات عديدة لا تنسجم معها، خاصة التجارة بين الدول المتقدمة[10] ذات الظروف الاقتصادية المتشابهة

المطلب الثالث: تطور الفكر التجاري وانتقاله إلى النظريات الحديثة

أدى تطور الاقتصاد العالمي إلى ظهور اتجاهات نظرية جديدة حاولت تجاوز حدود النظريات التقليدية، إذ لم تعد التجارة الدولية قائمة فقط على اختلاف الموارد الطبيعية أو تكاليف الإنتاج، بل أصبحت تعتمد على التكنولوجيا، والابتكار، وحجم الأسواق، والقدرة التنافسية وقد ركزت النظريات الحديثة على أن الدول قد تتبادل التجارة فيما بينها حتى عندما تكون متشابهة في الموارد، بسبب وجود اقتصاديات الحجم والمنافسة غير الكاملة، وهي عوامل لم تكن حاضرة في التحليل التقليدي[11] كما ساهمت التحولات العالمية في ظهور مفهوم سلاسل القيمة العالمية، حيث أصبحت عملية إنتاج السلعة الواحدة موزعة بين عدة دول، الأمر الذي غير طبيعة التجارة الدولية[12] وأعاد تعريف مفهوم الميزة الاقتصادية للدول

---

(7) Adam Smith, The Wealth of Nations, Oxford University Press, 2008.

(8) مايح شبيب الشمري، الاقتصاد الدولي: نظريات حديثة ومضامين معاصرة، مصدر سابق، ص 72-75

(9) سعد عبد حماد وآخرون، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، مصدر سابق، ص 90-94

(10) فاطمة الزهراء عادل، عبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي: تطور فكره وأشكال تكتلاته، مصدر سابق، ص 110-113

(11) Paul Krugman, Maurice Obstfeld & Marc Melitz, International Economics: Theory and Policy, Pearson, 2022.

(12) World Bank, World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains, Washington D.C., 2020.

وعليه يتضح من خلال دراسة الإطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية أن مفهوم التجارة الدولية شهد تطوراً مستمراً، إذ انتقل من تفسير يقوم على القوة والثروة في الفكر التجاري التقليدي، إلى تفسير يعتمد على التخصص والكفاءة في النظريات الكلاسيكية، ثم إلى مقاربات حديثة تركز على التكنولوجيا والابتكار وسلاسل الإنتاج العالمية

وبذلك أصبحت التجارة الخارجية ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يجعل دراستها ضرورية لفهم طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر

المبحث الثاني

نظريات التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة أثرت في طبيعة التجارة الخارجية وأنماطها، إذ لم تعد المبادلات التجارية بين الدول تقوم فقط على أساس اختلاف الموارد الطبيعية أو انخفاض تكاليف الإنتاج، بل أصبحت ترتبط بعوامل أكثر تعقيداً، مثل التطور التكنولوجي، وتغير أنماط الإنتاج، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى وقد انعكست هذه التحولات على الفكر الاقتصادي الدولي، إذ ظهرت الحاجة إلى إعادة تقييم النظريات التي فسرت التجارة الخارجية، ولاسيما النظريات التقليدية التي ركزت على التخصص وتقسيم العمل الدولي، في مقابل ظهور نظريات حديثة حاولت تفسير ظواهر جديدة مثل التجارة بين الدول المتقدمة، وسلاسل القيمة العالمية، ودور المعرفة والابتكار في تحديد القدرة التنافسية للدول ومن منظور العلوم السياسية[13]، فإن تطور نظريات التجارة الخارجية يعكس التحولات التي شهدها النظام الدولي، إذ أصبحت التجارة إحدى أدوات القوة والتأثير، تستخدمها الدول لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن كونها مجالاً للتنافس بين القوى الكبرى

المطلب الأول: النظريات التقليدية للتجارة الخارجية وحدودها في تفسير التحولات الاقتصادية العالمية

تعد النظريات التقليدية للتجارة الخارجية الأساس الأول الذي انطلقت منه الدراسات الاقتصادية الدولية، إذ حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول والعوامل المحددة لاتجاهاتها. وقد قامت هذه النظريات على فكرة رئيسية مفادها أن اختلاف الدول في الموارد والإمكانات الإنتاجية يؤدي إلى قيام التخصص الدولي، الأمر الذي يحقق فوائد اقتصادية لجميع الأطراف المشاركة في التجارة فقد قدم آدم سميث مفهوم الميزة المطلقة، موضحاً أن الدول تحقق مكاسب عندما تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها قدرة إنتاجية أعلى.

ثم جاء ديفيد ريكاردو ليطور هذا التصور من خلال نظرية الميزة النسبية، والتي أكدت أن التجارة تحقق مكاسب حتى بين الدول التي تختلف في مستويات الإنتاجية، لأن معيار التخصص يقوم على اختلاف تكاليف الفرصة البديلة[14] وقد شكلت هذه النظريات الأساس الفكري لسياسات تحرير التجارة، وأسهمت في تعزيز فكرة أن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمووعلى الرغم من أهمية النظريات التقليدية، إلا أن التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي أظهرت وجود جوانب قصور في قدرتها على تفسير الواقع التجاري المعاصر. فقد قامت هذه النظريات على افتراضات ترتبط بظروف تاريخية مختلفة، مثل المنافسة الكاملة، وثبات التكنولوجيا، وبساطة حركة الإنتاج، وهي افتراضات لم تعد تنسجم مع طبيعة الاقتصاد العالمي الحالي فالتجارة الدولية في الوقت الراهن لا تتحدد فقط وفقاً لتوافر الموارد الطبيعية أو انخفاض تكاليف الإنتاج، وإنما أصبحت مرتبطة بقدرة الدول على امتلاك التكنولوجيا، وتطوير الابتكار، وبناء مؤسسات اقتصادية[15] قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية

[13] محمد أحمد السريتي، التجارة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2021، ص 15-20
[14] علي عبد القادر علي، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2020، ص 40-45
[15] حسن النجفي، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019، ص 115-120

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية وتفسير الأنماط التجارية الجديدة

ظهرت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية نتيجة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وعدم قدرة النظريات التقليدية على تفسير العديد من الظواهر الجديدة، خصوصاً ارتفاع حجم التجارة بين الدول التي تمتلك ظروفاً اقتصادية متشابهة وقد ركزت هذه النظريات على عوامل جديدة لم تحظَ بالاهتمام الكافي في التحليل التقليدي، مثل اقتصاديات الحجم، والمنافسة غير الكاملة، ودور الشركات الكبرى في تحديد اتجاهات التجارة الدولية. فالتجارة لم تعد نتيجة اختلاف الموارد فقط، وإنما أصبحت مرتبطة أيضاً بقدرة الشركات والدول على تحقيق مزايا تنافسية داخل الأسواق العالمية[16] وتعد النظرية الجديدة للتجارة الدولية من أبرز الاتجاهات التي حاولت تفسير هذه التحولات، إذ أكدت أن الدول قد تتبادل التجارة فيما بينها بسبب اتساع الأسواق وتحقيق وفورات الإنتاج، حتى في حالة التشابه الكبير بينها

كما برز مفهوم الميزة التنافسية باعتباره أحد المفاهيم الحديثة في تفسير قدرة الدول على النجاح في التجارة الدولية فلم تعد قوة الدولة التجارية تقاس فقط بما تمتلكه من موارد طبيعية، بل أصبحت تعتمد على عناصر أخرى مثل جودة التعليم، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، وكفاءة المؤسسات الاقتصادية ويبرز هذا الاتجاه أن الدول التي استطاعت بناء اقتصاد قائم على المعرفة[17] والابتكار تمكنت من تحقيق حضور قوي في الأسواق العالمية حتى وإن كانت محدودة الموارد الطبيعية ومن بين التحولات المهمة في الفكر التجاري الحديث ظهور مفهوم سلاسل القيمة العالمية، إذ لم تعد عملية إنتاج السلعة تتم داخل دولة واحدة، بل أصبحت موزعة بين مجموعة من الدول، بحيث تقوم كل دولة بمرحلة محددة من مراحل الإنتاج وفقاً لقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية وقد أدى ذلك إلى تغيير مفهوم التخصص الدولي، فلم تعد الدول تتخصص في إنتاج سلعة كاملة، وإنما في مراحل إنتاجية معينة، وهو ما جعل الاندماج في الاقتصاد العالمي[18] يعتمد على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات وتطوير بنيتها الإنتاجية

المطلب الثالث :أثر التحولات الاقتصادية العالمية في إعادة تشكيل التجارة الخارجية

أدت العولمة الاقتصادية إلى إعادة صياغة طبيعة العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر ارتباطاً وتشابكاً، وأصبح أي تغير اقتصادي في دولة معينة يمتد تأثيره إلى بقية الدول. وقد ساهمت العولمة في زيادة حجم التجارة والاستثمار، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بعدالة توزيع المكاسب الاقتصادية بين الدول ومن منظور سياسي، لم تعد التجارة الخارجية مجرد عملية اقتصادية، بل أصبحت أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف استراتيجية، سواء من خلال الاتفاقيات التجارية[19] أو استخدام العقوبات الاقتصادية أو التحكم في الموارد والأسواق

كما أدى التطور التكنولوجي إلى تغيير طبيعة التجارة الدولية، إذ أصبحت التكنولوجيا عاملاً أساسياً في تحديد القدرة التنافسية للدول. فقد ساهمت الثورة الرقمية في ظهور أنماط جديدة من التجارة، مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، وأصبحت المعرفة والابتكار من أهم مصادر القوة الاقتصادية وهذا التحول أدى إلى انتقال المنافسة الدولية من مجال السيطرة على الموارد الطبيعية إلى مجال السيطرة على التكنولوجيا والقدرات العلمية[20] أما الشركات متعددة الجنسيات فقد أصبحت من أبرز الفاعلين المؤثرين في التجارة العالمية، إذ تجاوز دورها حدود الاستثمار التقليدي ليشمل تنظيم الإنتاج العالمي ونقل التكنولوجيا وتحديد مواقع الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى تغير طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، حيث أصبحت الدول تسعى إلى جذب هذه الشركات للاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية إلا أن هذا الدور أثار جدلاً حول تأثير هذه الشركات في استقلالية القرار الاقتصادي للدول، خصوصاً الدول النامية[21] التي قد تعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمارات الأجنبية

يتضح من خلال دراسة نظريات التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية أن الفكر التجاري انتقل من مرحلة ركزت على التخصص والميزة النسبية إلى مرحلة أصبحت فيها التكنولوجيا والابتكار والقدرة التنافسية عناصر أساسية في تحديد مكانة الدول داخل النظام التجاري العالمي كما أن التحولات المعاصرة أظهرت أن التجارة الخارجية أصبحت مرتبطة بصورة وثيقة بالسياسة الدولية، إذ تحولت إلى مجال

---

[16] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2021، ص 85-90

[17] جمال الدين لعويسات، العولمة والتجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2020، ص 130-135

[18] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، واشنطن، 2020

[19] حسين عمر، العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2020، ص 70-75

[20] منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية 2023، جنيف، 2023

[21] محمد أحمد السريتي، التجارة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص 210-215

للتنافس بين القوى الكبرى وأداة من أدوات التأثير الاقتصادي. لذلك فإن فهم التجارة الدولية في الوقت الراهن يتطلب تجاوز التفسيرات الاقتصادية التقليدية والنظر إليها ضمن إطار أوسع يجمع بين الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية

المبحث الثالث

دراسة نقدية لنظريات التجارة الخارجية في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر

أدى التطور المتسارع في بنية الاقتصاد العالمي إلى إعادة النظر في العديد من التصورات النظرية التي تناولت التجارة الخارجية، إذ لم تعد العلاقات التجارية الدولية تقوم على المبادلات التقليدية بين الدول فقط، بل أصبحت جزءاً من منظومة عالمية معقدة تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية فقد فرضت ظواهر العولمة الاقتصادية، والتحول الرقمي، وتزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات، وتغير طبيعة الإنتاج العالمي، تحديات جديدة أمام النظريات التقليدية والحديثة على حد سواء. وعلى الرغم من استمرار أهمية هذه النظريات في تفسير بعض جوانب التجارة الدولية، إلا أن الواقع المعاصر[22] كشف عن وجود حدود في قدرتها على تفسير قضايا مثل عدم تكافؤ توزيع المكاسب التجارية، وهيمنة الدول المتقدمة على التكنولوجيا، وتأثير الاعتبارات السياسية في حركة التجارة وعليه، فإن دراسة نظريات التجارة الخارجية من منظور نقدي تساعد في الكشف عن مدى ملاءمتها لفهم طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الحالي، ومدى الحاجة إلى تطوير مقاربات أكثر شمولاً تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية

المطلب الأول: نقد النظريات التقليدية للتجارة الخارجية في ضوء التحولات العالمية

تمثل النظريات التقليدية للتجارة الخارجية الأساس الفكري الأول الذي حاول تفسير طبيعة العلاقات التجارية بين الدول، إذ قامت على مجموعة من المبادئ أهمها التخصص الدولي، وتقسيم العمل، وتحقيق المنفعة المتبادلة من خلال حرية التجارة وقد قدمت هذه النظريات تفسيراً مهماً لآلية قيام التجارة الدولية، إلا أن التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي

أظهرت أن تطبيقاتها لم تعد كافية لتفسير الواقع التجاري المعاصر. فالنظريات التقليدية افترضت أن جميع الدول تدخل التجارة الدولية في ظروف متقاربة، وأن حرية السوق تؤدي بصورة تلقائية إلى توزيع عادل للمكاسب، إلا أن التجربة العملية أثبتت وجود تفاوت واضح بين الدول في القدرة على الاستفادة من التجارة فالدول التي تمتلك التكنولوجيا ورأس المال والخبرة الإنتاجية استطاعت تحقيق مكاسب أكبر، بينما بقيت العديد من الدول النامية تعتمد على تصدير المواد الأولية ذات القيمة المضافة المحدودة[23] كما أن النظريات التقليدية لم تمنح اهتماماً كافياً للعوامل السياسية والمؤسساتية المؤثرة في التجارة الدولية، إذ تعاملت مع الاقتصاد العالمي باعتباره سوقاً مفتوحة تحكمها قواعد اقتصادية مجردة، في حين أن الواقع الدولي يؤكد أن العلاقات التجارية تتأثر بموازين القوة بين الدول فالدول الكبرى تمتلك قدرة أكبر على التأثير في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتحديد قواعد التجارة العالمية بما يتناسب مع مصالحها، الأمر الذي يجعل التجارة الدولية مرتبطة بشكل مباشر[24] ببنية النظام السياسي الدولي

المطلب الثاني :تقييم النظريات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد

جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية محاولة لتجاوز أوجه القصور في النظريات التقليدية، إذ ركزت على عوامل جديدة مثل التكنولوجيا، واقتصاديات الحجم، ودور المؤسسات الاقتصادية والشركات العالمية وقد ساهمت هذه النظريات في تقديم تفسير أكثر واقعية لحركة التجارة الدولية، إلا أنها لم تكن بمنأى عن النقد، إذ إن تركيزها على الجوانب الاقتصادية لم يكن كافياً لفهم جميع التحولات التي طرأت على النظام التجاري

[22] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص 25-30
[23] محمد عبد العزيز عجمية، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2019، ص 95-100
[24] طارق الحاج، العلاقات الاقتصادية الدولية: قضايا معاصرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2021، ص 120-125

العالمي[25] فالتجارة الدولية المعاصرة لم تعد ترتبط فقط بكفاءة الإنتاج أو حجم الأسواق، بل أصبحت مرتبطة بقضايا استراتيجية مثل الأمن الاقتصادي، والسيطرة على التكنولوجيا، والتحكم في مصادر الطاقة والمواد الأولية

ومن أبرز الانتقادات الموجهة للنظريات الحديثة أنها ركزت على تفسير نجاح الدول المتقدمة في التجارة الدولية، لكنها لم تقدم حلولاً كافية لمشكلة الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية فامتلاك التكنولوجيا والقدرة على الابتكار أصبح شرطاً أساسياً لتحقيق اندماج فعال في الاقتصاد العالمي، إلا أن العديد من الدول النامية تواجه تحديات تتعلق بضعف البنية الصناعية، وقلة الاستثمار في البحث العلمي، والاعتماد على تصدير السلع الأولية وهذا يوضح أن الانفتاح التجاري[26] لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية الاقتصادية ما لم يرافقه بناء قدرات وطنية إنتاجية وتكنولوجية كما أن ظهور سلاسل القيمة العالمية أدى إلى إعادة تقييم مفهوم التخصص الدولي، إذ أصبحت الدول لا تتخصص في إنتاج سلعة كاملة، وإنما في مراحل محددة من عملية الإنتاج[27] ورغم أن هذا التطور أتاح فرصاً جديدة للدول النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أنه أدى في الوقت نفسه إلى استمرار التفاوت، بسبب سيطرة الدول المتقدمة على المراحل الأعلى قيمة مثل التصميم والبحث والتطوير

المطلب الثالث :نحو إطار تحليلي جديد لفهم التجارة الخارجية في النظام العالمي المعاصر

أظهرت التحولات الاقتصادية العالمية أن تفسير التجارة الخارجية لم يعد ممكناً بالاعتماد على المقاربات الاقتصادية التقليدية فقط، إذ أصبحت التجارة ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية فالدولة في النظام العالمي المعاصر ما تزال تمثل فاعلاً أساسياً في تنظيم التجارة الخارجية، لكنها لم تعد الفاعل الوحيد، إذ أصبحت تتفاعل مع المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وشبكات الإنتاج العالمية ومن هنا تبرز الحاجة إلى بناء مقاربة جديدة تنظر إلى التجارة الخارجية باعتبارها أحد عناصر القوة في العلاقات الدولية[28]، وليس مجرد وسيلة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية

وتقوم هذه المقاربة الجديدة على ضرورة الجمع بين الانفتاح الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية، إذ إن التجارب الدولية أثبتت أن الدول الناجحة تجارياً لم تعتمد على تحرير الأسواق فقط، وإنما تبنت سياسات صناعية وتعليمية وتكنولوجية ساعدتها على تعزيز قدرتها التنافسية وعليه، فإن مستقبل التجارة الخارجية سيكون مرتبطاً بقدرة الدول على تحقيق التوازن بين متطلبات الاقتصاد العالمي[29] والحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي الوطني

وعليه فأن التحليل النقدي لنظريات التجارة الخارجية أن هذه النظريات شكلت مراحل متتابعة في تطور الفكر الاقتصادي الدولي، إلا أن التحولات العالمية أظهرت الحاجة إلى تجاوز التفسيرات التقليدية التي ركزت على العوامل الاقتصادية البحتة ففي حين ساهمت النظريات التقليدية في تفسير أهمية التخصص والمبادلات التجارية، فإنها لم تستطع تفسير تأثير القوة السياسية والتفاوت بين الدول. أما النظريات الحديثة فقد قدمت تفسيرات أكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمي المعاصر، لكنها بقيت بحاجة إلى دمج الأبعاد السياسية والمؤسساتية فإن دراسة التجارة الخارجية في الوقت الراهن تتطلب اعتماد رؤية شاملة تربط بين الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية، لأن التجارة أصبحت إحدى أدوات القوة والنفوذ في النظام العالمي المعاصر

الخاتمة:

تعد التجارة الخارجية من أبرز الظواهر التي تعكس طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، إذ لم تعد تقتصر على كونها وسيلة لتبادل السلع والخدمات بين الدول، بل أصبحت أحد المجالات الأساسية للتنافس الدولي ومصدراً من مصادر القوة الاقتصادية والسياسية. وقد تطور الفكر المرتبط بالتجارة الخارجية عبر مراحل متعددة، بدأت بالنظريات التقليدية التي ركزت على التخصص وتقسيم العمل الدولي، وصولاً إلى

[25] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2020، ص 160-165

[26] أحمد فوزي عبد المطلب، الاقتصاد الدولي في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص 180-185

[27] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاقتصاد العالمي والتحولات الجديدة في التجارة الدولية، القاهرة، 2022، ص 75-80

[28] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال الدولية، مصدر سابق، ص 260-265

[29] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي، 2023، ص 210-215

النظريات الحديثة التي حاولت تفسير دور التكنولوجيا والابتكار وسلاسل القيمة العالمية في تحديد أنماط التجارة الدولية وقد أظهرت الدراسة أن النظريات التقليدية، على الرغم من أهميتها في تأسيس الفكر التجاري الدولي، لم تعد قادرة بصورة كاملة على تفسير تعقيدات الاقتصاد العالمي المعاصر، بسبب اعتمادها على افتراضات لم تعد تنسجم مع طبيعة البيئة الاقتصادية الحالية، ولاسيما في ظل تنامي دور التكنولوجيا والشركات متعددة الجنسيات وتزايد تأثير العوامل السياسية في حركة التجارة الدولية كما بينت الدراسة أن النظريات الحديثة قدمت محاولات أكثر واقعية لفهم التحولات الجديدة في التجارة الخارجية، من خلال التركيز على عناصر مثل الميزة التنافسية، واقتصاديات الحجم، والابتكار، إلا أنها بقيت بحاجة إلى تطوير أكبر لاستيعاب الأبعاد السياسية والاستراتيجية التي أصبحت جزءاً أساسياً من العلاقات التجارية الدولية

إن التحولات الاقتصادية العالمية أثبتت أن التجارة الخارجية لم تعد مجالاً محايداً تحكمه القواعد الاقتصادية فقط، بل أصبحت مرتبطة بتوازنات القوة داخل النظام الدولي، إذ تستخدم الدول التجارة والاستثمار والتكنولوجيا كأدوات لتعزيز مكانتها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية. لذلك فإن فهم التجارة الخارجية في المرحلة الراهنة يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين التحليل الاقتصادي والتحليل السياسي، بما ينسجم مع طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة وعليه، فإن مستقبل التجارة الخارجية سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدول على بناء اقتصادات منتجة وقادرة على المنافسة، من خلال الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا وتطوير القدرات الوطنية، مع تحقيق التوازن بين متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي والحفاظ على المصالح الاقتصادية الوطنية

الاستنتاجات:

1-إن التجارة الخارجية أصبحت إحدى الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي، ولم تعد مجرد عملية اقتصادية لتبادل السلع والخدمات، بل تحولت إلى أداة من أدوات القوة والتأثير في العلاقات الدولية

2-أظهرت الدراسة أن النظريات التقليدية للتجارة الخارجية قدمت إسهامات مهمة في تفسير ظاهرة التخصص الدولي والمكاسب الناتجة عن التجارة، إلا أن قدرتها على تفسير الواقع التجاري المعاصر أصبحت محدودة بسبب التحولات التكنولوجية والسياسية التي شهدها الاقتصاد العالمي

3-تبين أن النظريات الحديثة للتجارة الخارجية استطاعت تقديم تفسيرات أكثر ارتباطاً بالواقع الحالي، من خلال التركيز على التكنولوجيا والابتكار واقتصاديات الحجم ودور الشركات العالمية، لكنها لم تستطع وحدها تفسير جميع أبعاد التجارة الدولية

4-إن التحولات الاقتصادية العالمية أدت إلى تغير مفهوم الميزة الاقتصادية، فلم تعد الموارد الطبيعية وحدها عاملاً محدداً لقوة الدولة التجارية، بل أصبحت المعرفة والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار من أهم مصادر التنافس الدولي

5-كشفت الدراسة أن توزيع مكاسب التجارة العالمية لا يتم بصورة متساوية بين الدول، إذ تستفيد الدول المتقدمة بصورة أكبر بسبب امتلاكها التكنولوجيا ورأس المال والقدرة على التحكم في مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية

6-أصبحت الشركات متعددة الجنسيات من الفاعلين الرئيسيين في التجارة العالمية، لما تمتلكه من قدرة على تنظيم الإنتاج والاستثمار عبر الحدود، الأمر الذي أدى إلى تغير طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق

7-إن اندماج الدول في الاقتصاد العالمي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ما لم ترافقه سياسات وطنية تهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز البحث العلمي، وبناء القدرات التكنولوجية

8-إن دراسة التجارة الخارجية في ظل التحولات العالمية تتطلب تجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة، واعتماد تحليل يجمع بين الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية، لأن التجارة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بموازين القوة والنفوذ في النظام العالمي

9-إن التحدي الأساسي أمام الدول النامية لا يتمثل في الانفتاح على التجارة العالمية فقط، وإنما في كيفية تحقيق اندماج فعال داخلها يسمح لها بالانتقال من دور المصدر للمواد الأولية إلى دور أكثر تأثيراً في سلاسل الإنتاج العالمية

10-إن مستقبل التجارة الخارجية سيظل مرتبطاً بقدرة الدول على التكيف مع التحولات العالمية الجديدة، ولاسيما التحول الرقمي والثورة التكنولوجية، وبناء سياسات اقتصادية تحقق التوازن بين الانفتاح الخارجي وحماية المصالح الوطنية

المصادر:

المراجع العربية

الشمري، م. ش .(2024) .*الاقتصاد الدولي: نظريات حديثة ومضامين معاصرة* .دار الصادق الثقافية .

حماد، س. ع.، فيصل، ف. غ.، وعبد الله، ذ. ه .(2023) .*التجارة الخارجية: تطبيقات اقتصادية كلية* .دار الدكتور للعلوم والكتاب الأكاديمي .

عادل، ف. ا.، وقندوز، ع .(2021) .*الاقتصاد الدولي: تطور فكره وأشكال تكتلاته* .مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

عبد الحميد، ع. م .(2020) .*الاقتصاد الدولي* .الدار الجامعية .

عادل، ف. ا.، وقندوز، ع .(2021) .*الاقتصاد الدولي: تطور فكره وأشكال تكتلاته* .مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

السريتي، م. أ .(2021) .*التجارة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الدولية* .مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع .

علي، ع. ق .(2020) .*الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية* .المعهد العربي للتخطيط .

النجفي، ح .(2019) .*الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية الدولية* .دار الكتب العلمية .

عبد الحميد، ع. م .(2021) .*اقتصاديات التجارة الدولية* .الدار الجامعية .

لعويسات، ج. ا .(2020) .*العولمة والتجارة الدولية* .دار هومة للطباعة والنشر .

عمر، ح .(2020) .*العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد* .دار الفكر العربي .

أبو قحف، ع. ا .(2020) .*اقتصاديات الأعمال الدولية* .الدار الجامعية .

عجمية، م. ع .(2019) .*العلاقات الاقتصادية الدولية* .مؤسسة شباب الجامعة .

الحاج، ط .(2021) .*العلاقات الاقتصادية الدولية: قضايا معاصرة* .دار الصفاء للنشر والتوزيع .

الوادي، م. ح.، وسمحان، ح. م .(2020) .*الاقتصاد الدولي* .دار المسيرة للنشر والتوزيع .

عبد المطلب، أ. ف .(2021) .*الاقتصاد الدولي في عصر العولمة* .دار الفكر الجامعي .

المنظمة العربية للتنمية الإدارية .(2022) .*الاقتصاد العالمي والتحولات الجديدة في التجارة الدولية* .

البنك الدولي .(2020) .*تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية* .

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .(2023) .*تقرير التجارة والتنمية* .

صندوق النقد العربي .(2023) .*التقرير الاقتصادي العربي الموحد* .

المراجع الأجنبية

Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2022). *International economics: Theory and policy*. Pearson.

Ricardo, D. (2015). *On the principles of political economy and taxation*. Cambridge University Press.

Smith, A. (2008). *The wealth of nations*. Oxford University Press.

World Bank. (2020). *World development report 2020: Trading for development in the age of global value chains*. World Bank.

World Trade Organization. (2023). *World trade report 2023*. World Trade Organization.